



النسخة المعدة للإلقاء

"الاقتصاد العالمي في مواجهة تحدٍ ثلاثي"
كلمة أمام المنتدى رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة

ألفتها السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي

الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحاب السمو، أصحاب السعادة:

نلتقي هنا اليوم لسبب واحد، سبب واحد فقط، هو الاتفاق على الإجراءات التي يتعين علينا اتخاذها كمجتمع دولي لدعم التنمية المستدامة العالمية.

نحن بحاجة إلى سياسات للقرن الحادي والعشرين تتلاءم مع اقتصاد عالمي يناسب القرن الحادي والعشرين، أي أن علينا أن نفكر بطريقة أكثر ابتكاراً وأكثر تلاحماً وأكثر تضامناً من ذي قبل.

لماذا؟ لأن كوكبنا يواجه تحدياً ثلاثياً ينبع من عدم الاستقرار الاقتصادي، والضرر البيئي، وقصور العدالة. ولا يمكننا النظر إلى هذه الظواهر منفردة. فكل منها تعزز الظواهر الأخرى، وكل منها يعزز الظواهر الأخرى أيضاً.

ولذلك يتعين أن نعالج هذه التحديات في آن واحد. كيف؟ هناك ثلاث أولويات: (١) إرساء الأساسيات الاقتصادية الصحيحة؛ (٢) تحديد الأسعار الصحيحة لإقامة اقتصاد أخضر؛ (٣) إرساء قواعد العدالة كما ينبغي أن تكون.

نقطة الأولى: إرساء الأساسيات الاقتصادية الصحيحة

نعلم أنه ما لم تتوافر الأسس، ينتهي السباق عند صافرة البداية. والتنمية المستدامة تبدأ باستقرار الاقتصاد الكلي.

ومنذ خمس سنوات بالضبط، انهار بنك "ليمان براذرز" فأدخل الاقتصاد العالمي في نوبة من الهبوط الحاد لم يشهد مثلها منذ نصف قرن. ونحن نواصل السير على الطريق الصحيح للعودة ببطء وثقة، ولكننا لم نصل إلى النهاية بعد.

وإنجاز هذه المهمة يعني اتخاذ إجراءات على صعيد السياسات بأطرافها المختلفة: استخدام السياسة النقدية وسياسة المالية العامة لخوض الطريق نحو التعافي، وإصلاح القطاع المالي، وتحطيم الحواجز أمام زيادة النمو وخلق فرص العمل - وخاصة للشباب.

والصندوق ملتزم بجدول الأعمال هذا، مع كل شركائه في هذا المسعى، كما يعمل على تنفيذه بالتعاون مع كل بلداننا الأعضاء المائة والثمانية والثمانين.

نقطتي الثانية: تحديد الأسعار الصحيحة لإقامة اقتصاد أخضر.

لا شك أننا نحتاج إلى استعادة النمو — على أن تكون العودة إلى مسار أفضل مما كان عليه من قبل. فنحن نعلم أن نمط النمو الاقتصادي الخاطئ يمكن أن يلحق الضرر بالبيئة، وأن تدهور البيئة يمكن أن يضر بالاقتصاد.

ولا شك أن أفقر البلدان هي التي سيلحق بها أكبر الضرر قبل كل البلدان الأخرى. وطبقاً لأصدقائنا في البنك الدولي، ٤٠% من الأرض المستخدمة الآن في زراعة الذرة في إفريقيا جنوب الصحراء لن تصبح قادرة على دعم هذا المحصول مع حلول ثلاثينات القرن الحالي، وهو ما سيترك انعكاسات حادة على الاقتصاد والأمن الغذائي — وحياة السكان.

ولذلك يتعين علينا التأكد من أن الضرر الذي نتسبب فيه ينعكس في الأسعار التي ندفعها.

والصندوق ليس منظمة بيئية، لكننا نستطيع تقديم المساعدة في هذا المجال. كيف؟ أحد الأمثلة هو أن نحاول إلقاء الضوء على "بيت العنكبوت المظلم" الذي يشكله دعم الوقود، وهو دعم ضخم تصل منافعه إلى شرائح السكان الأقل احتياجاً إليه. وقد استحوذ هذا الدعم، بما فيه الدعم الضريبي، على ما يقرب من ٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١ — أي ما يقرب من ٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وهي نسبة كبيرة كان يمكن استخدامها استخداماً أكثر حكمة لتلبية احتياجات ملحة أخرى.

واتخاذ إجراءات لمعالجة هذه القضية وحدها — قضية دعم الطاقة — من شأنه أن يعود بالنفع على الموازنة العامة، وعلى الاقتصاد، وعلى كوكبنا بأسره.

نقطتي الثالثة والأخيرة: تحقيق النمو المقترن بمزيد من العدالة.

ظل الاقتصاديون لفترة طويلة ينظرون إلى النمو وحده، وليس إلى توزيع النمو. وقد زاد إدراكنا الآن — بناء على أبحاث الصندوق وعوامل أخرى — لأن توزيع الدخل على نحو أكثر توازناً يحقق مزيداً من النمو المستمر والاستقرار الاقتصادي.

ومفتاح ذلك هو زيادة الإدماج في الحياة الاقتصادية — حتى يحصد الجميع ثمار الرخاء ويحقق الجميع ما لديهم من إمكانيات. وعلى سبيل الإجراء العاجل، يتعين تكثيف الجهود لكي نتخلص من وبيلات الفقر المدقع. وأنا أؤيد تماماً هدف القضاء على الفقر المدقع في كل مكان بحلول عام ٢٠٣٠.

وعلى سبيل الإجراء العاجل أيضاً، ندفع من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين — في الفصل الدراسي وفي القوى العاملة وفي مواقع اتخاذ القرار. فكثيراً ما تتأخر خطى المرأة بسبب معوقات وآراء بالية — فيطال التدهور المجتمع بأسره. وبإغفال مساهمة المرأة، ينتهي الأمر إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل — بمقدار يصل إلى ٢٧% في بعض المناطق — وتدهور جودة الحياة.

لقد حان وقت التغيير.

وخلاصة القول إن التحدي الثلاثي الذي نواجهه اليوم يتطلب منا التزاماً أقوى وتعاوناً أعمق. فلنجعل من هذا المنبر منطلقاً لبدء العمل — الآن.

شكراً لكم.